

٣٩٥ ألف مركبة مسجلة في حلب بدء منح رخص السير الإلكترونية وسنات التملك للمركبات في حلب

محمود الصالح

أكد مدير نقل حلب محمد أحمد له «الوطن» أن عدد المركبات المسجلة في المحافظة وصل إلى ٣٩٥ ألف مركبة من جميع الفئات وبعد خروج مديرية النقل عن الخدمة في ٢٠١٣/٥/٤ بدأت المديرية بمنح البيانات من خلال الحاسب بالاعتماد على النسخ المحفوظة حيث كانت المديرية قد أرشفت جميع أضيابير الأليات قبل دخول المجموعات الإرهابية إلى المديرية وقيامها بسرقة دفاتر الرخص الفارغة واللوحات غير المستعملة التي كانت في مستودعات المديرية، حيث بادرت مديرية النقل إلى تعميم أرقام رخص السير واللوحات المسروقة من خلال وزارة الداخلية لمنع استخدامها.

وعن كيفية إصدار الرخص الإلكترونية أكد أحمد أنه يتم الآن إجراء أي معاملة للمواطنين على المركبة وإعادة منح الرخصة الإلكترونية وسند التملك وهي خدمة جديدة ومتطورة بدأت وزارة النقل بتطبيقها في عدد من المحافظات ومنها حلب.

وكان معاون وزير النقل عمار كمال الدين أعلن عن بدء مديرية نقل حلب بمنح رخص السير الإلكترونية وسندات التملك للمالكين المركبات بعد أن كان يتم منحها بشكل ورقي.

وبين كمال الدين إنه تم تفعيل عدد من الخدمات المقدمة للمواطنين بهذه المحافظة وقام الفريق المكلف بالعمل من مديرية النقل الطريقي ببدء العمل بمنح رخص سير إلكترونية وسندات تملك وتفعيل برنامج حصول رسوم التأمينات الاجتماعية للمركبات المسجلة بالدفتر العامة والمركبات المسجلة باسم المؤسسات والشركات إضافة إلى تفعيل برنامج الحجوزات الواقعة على المركبات لدى مديرية نقل حلب.

وأضاف كمال الدين: تم تدريب العاملين على كيفية استخدام البرامج التي انطلقت يوم أمس الأول لافتاً إلى أنه تم في اليوم الأول لتنفيذ البرنامج منح مئة رخصة سير إلكترونية و٧٤ سند تملك وهي دورها خدمات تسهم في جمع معلومات المركبة كاملة ضمن بطاقة إلكترونية ما يسهل الحصول على البيانات من خلال قارئ باركود وكذلك سند التملك الذي يعامل السيارة معاملة العقار ومن ثم يحفظ حقوق المالكين إذ لا يمكن بيع السيارة إلا بموجبه ومن ثم يحد من عمليات التزوير والسرقة.



البكري له «الوطن»: من أسباب ارتفاعها الفقر والجهل

٥٧٠ جريمة قتل في العام الفائت معظمها في دمشق وريفها

عبد المنعم مسعود

١٢ ملياراً معاشات صرفتها تأمينات الريف في ٢٠١٧ محمود له «الوطن»: ديوننا على القطاع العام ٢٠ ملياراً وملياران على الخاص

كشفت مديرية التأمينات الاجتماعية في فرع ريف دمشق هدى محمود أن قيمة المعاشات التقاعدية المحسوفة خلال عام ٢٠١٧ وصلت إلى نحو ١٢.٢ مليار ليرة، بمعدل ١.٣ مليار ليرة سورية شهرياً.

وأشارت محمود إلى أن مجمل ديون الفرع على مؤسسات القطاع العام تصل إلى ٢٠ مليار ليرة في حين أن ديونها على القطاع الخاص يزيد على ملياري ليرة. ولتتم محمود إلى أن عدد الإذنارات التي يوجهها الفرع يوميا لمنشآت قطاع خاص تصل إلى ٧٥ إذاراً لعدم الالتزام بدفع استحقاقاتها لمصلحة فرع الريف، كاشفة أن عدد الإذنارات التي صدرها الفرع تجاوز ٤ آلاف إذاراً منشآت تبدأ مديونيتها من ٢٠٠ ألف ليرة فما فوق.

وبيّنت محمود أن الفرع أصدر ٢٧٠٠ قرار بصف تعويض الدفعة الواحدة في حين بلغ عدد قرارات تخصيص المعاشات ٣١٣٤ قراراً منها أكثر من ٢٠٠٠ تعويض لمعاشات الشيوخة و٤٦ تعويضاً للعجز الطبيعي و٨٨ تعويض عجز إصابه عمل و٨٣٥ تعويض وفاة طبيعية و٧١ تعويض معاشات وفاة نتيجة إصابة عمل.

ووفقاً لمحمود فقد بلغ عدد إصابات العمل المسجلة لدى المؤسسة ١٧٣ إصابة ولم يتجاوز عدد الإصابات بالأمراض المهنية ٤٦ إصابة إلى حين تجاوز عدد الذين تم ضم خدماتهم ٩٢١ شخصاً، وتم رد تعويض ١٧٣ عمالاً.

وبيّنت محمود أن عدد القروض الممنوحة بضمان المعاش التقاعدي بلغ ١٢٩ قرصاً بقيمة تجاوزت ٢٩ مليوناً ليرة مشيرة إلى أن قيمة المعاشات المحسوفة للمقاعدين لدى فرع ريف تجاوزت ٢.٤٧٦ مليار.

وأوضحت محمود أن فرع الريف يحاول تقديم كل الخدمات للمراجعين مبيته أن حصر خدمات المراجعين بالنافذة الواحدة يحتاجه إلى توسيع النافذة الواحدة وهذا صعب لأن البناء مستأجر ولا يمكن التغيير بموافاته.

محمد منار حميجو



بينما كشفت إحصائيات وزارة الداخلية عن ضبط أكثر من ٥٧٠ جريمة قتل بين المواطنين ما بين عمد وقصد في العام الماضي في سورية، رأى المستشار أحمد البكري أن هذا الرقم يعتبر كبيراً مقارنة بما قبل الأزمة.

وفي تصريح له «الوطن» أكد البكري أن الرقم مرتفع باعتبار أن هناك محافظات لم تجر فيها إحصائيات لوجود المسلحين فيها ولذلك لا يمكن معرفة عدد الجرائم التي حدثت فيها، لافتاً إلى أن دمشق وريفها كانت تسجل نحو ١٠٠ جريمة في العام قبل الأزمة وهي تشكل الثقل السكاني في سورية.

ورأى البكري أن سبب ارتفاع معدل الجريمة في سورية يعود إلى الفقر والجهل عند الكثير من مرتكبيها ضارباً مثلاً أن هناك أشخاصاً يلجؤون إلى القتل بدافع السرعة وهو ما يسمى بالدافع الدنيء إضافة إلى تعرض العديد من المواطنين إلى اضطرابات عسبية والتي تؤثر بشكل مباشر في طبيعة النفوس التي تدفع إلى جريمة القتل.

وأوضح البكري أن جريمة القتل تنقسم إلى عمد وقصد وخطأ، مبيهاً أن الأول تنهياً إلى عمد وقصد وأخف أنواع القتل وذلك أن القاتل لا يتقصد القتل ضارباً مثلاً أن شخص من الممكن أن يضرب آخر بيده فمات جراء الضربة أو آخر دس مراً في الطريق بسيارته لعدم تثبه الناقي.

الجاني في حال إسقاط الحق لأن الدولة تستأثر بالعقوبة باعتبارها تمثل المجتمع وبالتالي فإن أهل الجاني لو أسقطوا حقهم إلا أن القاضي من حقه أن يحكم الجاني نصف المدة الموضوعه في القانون.

ورأى البكري أن جرائم القتل خطيرة وتؤثر في المجتمع بشكل كبير. مضيفاً: أنا مع تطبيق عقوبة الإعدام بحق القاتل الذي ارتكب جريمة عمد لما فيه من ردع لارتكاب مثل هذه الجرائم.

من جهته كشف مصدر في وزارة الداخلية أن دمشق وريفها لها النصيب الأكبر في عدد الجرائم المكتشفة وإسليمها لريف، موضحاً أنه ضبط العديد من الجرائم الجوهلة.

وفي تصريح له «الوطن» أكد المصدر أنه تم ضبط معظم مرتكبي جرائم القتل في العام الماضي، مشيراً إلى أن هناك جرائم ارتكبت بدافع الخطف وأخرى بدافع السرقة من قبل عصابات.

وأكد المصدر أن هناك تحسناً كبيراً في اكتشاف الجرائم وهذا يدل على المتابعة الحثيثة من الجهات المختصة للاحقة مرتكبي الجرائم للحد منها في المجتمع.

إسقاط أهل القاتل حقهم لا يعفي الجاني من العقوبة

زيادة الأزمات القلبية عند السوريين بنسبة ٥٠ بالمئة والسبب الحرب

خضر له «الوطن»: خلال أسبوع تجهيز مخبر متطور للقسطرة القلبية بكلفة تفوق نصف مليار ليرة

القنيطرة - الوطن



٢٠٠٠ عملية جراحة قلب خلال ٢٠١٧ جهاز حديث لمعالجة تسرعات القلب

وتجهيز الطابق الثاني في المشفى ليضم ٥ غرف عمليات و٢٥ سرير عناية على أن يكون في الخدمة خلال ٦ أشهر، مشيراً إلى خطة عمل المشفى المتابعة لإنجاز المشروعات ودراسة تطوير وتوسعة المشفى. كما لفت خضر إلى تحسين واقع المشفى وتطوير وتحديث الأجهزة اللازمة له وتقديم العناية اللائقة للمرضى ضمن توجيهات وزير التعليم العالي التي تقدم مختلف الدعم لعمل المشافي الجامعية وتأمين المستلزمات والأدوية اللازمة ليعكس ذلك على صعيد تأمين الخدمات للمرضى وتلافي كل المشكلات التي تعيق عمل المشفى.

كما أوضح مدير عام المشفى أنه يتم العمل على إحداث إسعاف ضمن المشفى مع عناية إكليلية خاصة بمرضى شرايين العنق القلبية، ذاكراً أن المشروع ينجز خلال شهر وينعكس إيجاباً على صعيد استقبال حالات القسطرة القلبية واحتشاء العضلة القلبية.

وبين خضر أن مشفى جراحة القلب الجامعي يضم ١٢٥ سريراً، و٢٠ غرفة عناية مشددة بما فيها غرف جراحة قلب الأطفال، إضافة إلى وجود ٥ غرف عمليات، مؤكداً سعي المشفى لتقديم أفضل الخدمات، وإجراء العمليات على مستوى عال، تاهيك عن الاهتمام بالجوانب التدريبية لطلاب الدراسات العليا.

بعد توقف نحو ستة ونصف السنة وضع الجهاز الطبي المحوري في مشفى أبياطة بخدمة المرضى وأكد مدير عام مشفى أبياطة نضال سطلان إصلاح جهاز الطبقي المحوري نظراً للحاجة الماسة إلى هذا الجهاز في المشفى بعد أن كان يتم تحويل الحالات التي تتطلب صورة للطبقي المحوري إلى مشافي دمشق وتكبيد أبناء محافظة القنيطرة أعباء إضافية غير قادرين على تحملها بسبب الظروف الراهنة.

وأشار سطلان إلى أن مدة التأخير في إصلاح جهاز الطبقي المحوري تعود إلى الحصار المفروض على القطر من الدول الغربية وهي خارجة عن إرادة المشفى. لافتاً إلى أن إدارة المشفى قد قامت بكل الإجراءات القانونية بهدف التعاقد مع الشركات من أجل العمل على إصلاح جهاز الطبقي المحوري المتوقف عن العمل من تاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦ بسبب وجود عطل في صمام الأشعة.

وذكر مدير عام مشفى أبياطة أنه تم إعلان المناقصة لأكثر من مرة لإصلاح الجهاز ولكن لم يتقدم أي من العارضين، كما تم الاتصال المباشر مع الشركات العاملة في مجال أجهزة الطبقي المحوري ولم يفلح المشفى بذلك، وتم اللجوء إلى المنظمات الدولية لتأمين القطع وإصلاح الجهاز وأيضاً لم تتمكن من تأمين القطر من أجل أن إحدى الشركات وبعد أن قامت بمراسلة إحدى الدول الغربية أمنت القطع اللازمة وقد احتاج هذا الأمر إلى وقت كبير.

وحول قيمة الإصلاح للجهاز فقد بلغت ٦٣ مليون ليرة سورية وتم وضعه بالاستثمار في منتصف شهر كانون الأول من عام ٢٠١٧.

يذكر أن مشفى أبياطة ما زال يعاني من نقص الكادر الطبي الاختصاصي والأطباء المقيمين الذين هم عماد أي مشفى بالعالم، فمن خلالهم يمكن من تقديم الخدمات الأمثل والأفضل للمرضى والمراجعين.

١٠٠ ورشة للألبان غير مرخصة لا تخضع للرقابة الصحية والتبوية في حمص

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير عام شركة ألبان حمص محمد حماد له «الوطن» أن الشركة حققت نسبة تنفيذ ٤٠ بالمئة من خطتها الإنتاجية والتسويقية لعام ٢٠١٧، موضحاً أن الخطة الإنتاجية التي كانت مقررة للشركة خلال العام الماضي ٤.٥ مليارات ليرة سورية بنسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة، مشيراً إلى انخفاض واردات الشركة من الحليب الخام من القطاين العام والخاص بنسبة كبيرة نظراً لخروج عدد من مزارع الأبقار التابعة للمؤسسة العامة للمبقر عن الخدمة وجود عدد كبير من أماكن تربية الأبقار في المنطقة الوسطى تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية المسلحة ما يتسبب بتعذر وصول الحليب الخام للشركة عدا عن عمليات التهريب للحليب ومشقاته عبر الحدود إلى الأراضي اللبنانية وانتشار أكثر من ١٠٠ ورشة ومعمل للألبان والأجبان غير مرخصة لا تخضع للرقابة الصحية والتبوية وطرح منتجاتها بالأسواق بجودة منخفضة وغير مطابقة للمواصفات السورية لكن بأسعار أرخص من منتجات الشركة. لافتاً إلى أن كل تلك الأسباب حالت دون تنفيذ الشركة لخطةها الإنتاجية والتسويقية بنسبتها الكاملة نتيجة لانخفاض إنتاجها ومبيعاتها وبالتالي انخفاض إيراداتها بحسب الخطة المقررة.

وأوضح أن الشركة وبهدف مواجهة الظروف وتجاوز الصعوبات ومواكبة الأسواق عملت على تشكيل لجان متخصصة لتطوير مبيعاتها في المحافظات السورية وزادت مبيعاتها للقطاع الخاص بنسبة ٢١ بالمئة من إجمالي مبيعاتها خلال عام ٢٠١٧، على حين إن نسبة مبيعات الشركة للقطاع الخاص لم تتجاوز نسبة ١١ بالمئة من إجمالي مبيعاتها لعام ٢٠١٦.

وبين أن الشركة تمكنت بجهود عمالها وكوادرها الفنية من إدخال خط إنتاج اللبن العيران في منتصف العام الماضي وتجاوزت مبيعاتها أكثر من ١٦ مليون ليرة سورية خلال ٦ أشهر، مشيراً إلى أن المنتج حقق رواجاً وإقبالاً كبيراً من التجار والمواطنين وزاد الطلب على المنتج ما دفع بالشركة لزيادة طاقة الخط الإنتاجية ليصل إلى نحو ٢٠ ألف عبوة يوميا.

مشيراً إلى أن الشركة قامت بإعداد ودراسة جدوى اقتصادية متكاملة لاستبدال خط اللبن الملب إلى خط ينتج عبوات اللبن الملب واللبنه بمختلف الأحجام بحسب حاجة الأسواق، واستبدال خط الحليب المعقم إلى خط جديد معقم ضمن عبوات إضافة إلى إنشاء خط جديد لإنتاج الجبنه المطبوخة ضمن عبوات على شكل مثلثات، لافتاً إلى أن الشركة بانتظار الحصول على الموافقات اللازمة من هيئة تخطيط الدولة لتنفيذ خطة المشروعات الإنتاجية خلال هذا العام.

لافتاً إلى أنه تم وضع خطة عمل لعام ٢٠١٨ تتضمن زيادة التدخل الإيجابي بالأسواق بمنتجات ذات جودة عالية وطرح منتجات الشركة بشكل مباشر إلى المواطنين من دون وسيط تجاري، منوهاً بأن الشركة حالياً تقوم بإجراءات تأمين سيارات مربرة لتوزيع منتجاتها ضمن الأسواق وبيعها للمواطنين بأسعار منافسة بعيداً عن استغلال التجار وبما يحقق ريعية اقتصادية أفضل للشركة.